الوصايا فلا تخاص الا بمنفعة السكنى على قوله لانه هو الذي
اوصى به لا الرقبة افاده الرماصي واحترز بقيد من مال الموصي
بمنفعة غير معينة كخدمة عبد من عبيده شهرا فانه اذا لم يحمل
الثلث قيمة ذي المنفعة يخير الوارث بين اجازة ذلك واعطاء
من ذي المنفعة قدر محمل الثلث واما ان كانت المنفعة غير موازية
كما يصابه له بخدمة سعيد فينبغي ان يجعل ذلك الثلث كما
تقدم انه يقترع للمجهول بالثلث وكانه اوصى له بالثلث **او**
اوصى بمنفعته اي المعين **بعد موته** اي الموصي **بشهر** مثلا او قال
هو حر بعد موتي بشهر **والحال انه لم يحمل الثلث** قيمة المعين
فان الورثة يخيرون بين تنفيذ الوصية فيخدمهم تمام الشهر
ثم يخرج جميعه حرا واعتاق محمل الثلث من العبد الآن بتلا
او اوصى بمال له اي شخص **لم** اي شيء **ليس فيها** اي التركة بان قال
اشتروا عبدا او شاة او بقرة او بعيرا او ثوبا او نحو ذلك
واذ فعوه لغلاء والحال ان الثلث لا يحمل قيمة ذلك الشيء
اجاز الوارث الوصية ان شاء تنفيذ الفرض الميت **او خلع**
الوارث **الثلث** من جميع تركة الموصي من المال الحاضر والغائب
النقد والعرض وغير ذلك ودفعه للموصى له وسواء سمى
الموصي الثمن ام لا قال ابو عمر بعد هذه المسئلة سميها اصحابنا مالك
مسئلة خلع الثلث وخالفهم فيها ابو حنيفة والشافعي وغيرهما
وانكروها على مالك واحقوا ان الوصية تفسخ بالموت وتبطل
الموصى له بعد الموت فكيف يجوز فيه المعاوضة بالثلث لما يلحق
في معرفة حقيقته ولا تجوز المعاوضة في المجهولات وكيف
يوخذ من الموصى له ماله بغير رضاه وحجة مالك ان الثلث
موضع الوصايا فكان كالوصية بعبد جناية ضد مخيرين فاداه
بالارش واسلامه افاده الرماصي البناني بقي من مسائل

خلع

خلع الثلث ثلاث مسائل احداها ما اشار اليها بقوله ومن اوصى بوصايا وثلثه مال حاضر ومال غائب ولا تخرج
الوصايا مما حضر حتى يباع من الغائب بقدر ما حضر واسلم
الثلث في الحاضر والغائب لاهل الوصايا فتحاصوا فيه اي
قال في المدونة من اوصى لرجل بدين له على الجملة الثلث وله عليه
حاضرة فاما اجاز الورثة او قطعوا له بثلث العين والدين
الثالثة قال فيها ومن اوصى بالثلث من ثلث العين وله غائبة
وعروض كثيرة فقال الورثة لا نسلم العين ونأخذ العروض
فاما اعطوه ذلك من النقد او قطعوا له بثلث ما ترك الميت
من دين او عرض او عقار او غيره **او** ان اوصى الحر المالك لشخص
بنصيب ابنه اي الموصي الذي يستحقه من تركته بالارث
اذا مات **او** اوصى لشخص **بمثله** اي نصيب ابنه **فالموصى له**
بدله اي ابن الموصي في اخذ جميع نصيبه وظاهره ان يفتقر
اخذه لمؤونة الثلث لاجازة من الورثة قاله الخرشي
يعني انه اذا اوصى له بنصيب ابنه او بمثل نصيب ابنه
واجاز الابن الوصية فان الموصى له يأخذ جميع التركة
وان ردها نفذت في الثلث ومرادهم بجميع جميع نصيب الابن
وهو تارة جميع المال ان انحد او نصفه او ثلثه او ربعه
وهكذا ان تعدد لكن ما زاد على الثلث يتوقف على الاجازة
والثلث فاقل لا يتوقف عليها فان كان الابن واحدا واجاز اخذ
الموصى له جميع المال وان لم يجز اخذ الثلث وان كانا اثنين
واجاز اخذ النصف والا اخذ الثلث وان كانوا ثلاثة بقيت
اخذه الثلث اجاز والا فلا افاده الخرشي العدوي ولابد ان لا
يقوم مانع وان يكون موجودا حين الوصية فلو كان اثنين
يوما ولم تنفذ حتى مات واحد فله الثلث فان لم يكن له
ولد بطلت بمثابة من قال شاة من غنمي ولا غنم له البناني

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)